آفاق برلمانية

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، كانون أول ٢٠٠٠

المجلد ٤
العدد ٧

وجهات نظر في الدستور الفلسطيني

الانتفاضة وتداخل المرجعيات

هل شكل العمل الفصائلي بديلا عن المجلس التشريعي في متابعة الحياة اليومية؟

فتح تقود الانتفاضة في ظل أزمة تنظيمية وقيادية

التشريعي يتجه الى اخراج عدد من القوانين من الادراج بعد ان رفضها سابقا

نتيجة للحصار الإسرائيلي موازنة العام ٢٠٠١ قد لا تقدم في موعدها

آفاق برلمانية تحاور الشيخ حسن يوسف

لماذا تستبدل اللوحات الحمراء؟!

ملف العدد:

انتفاضة الأقصى وأبعاد المستقبل!!

افتتاحية

الاصلاح في الوضع الراهن

اذا كنا الآن نخوض معارك "قضايا الحل النهائي" كما اسمتها مفردات اوسلو، من الواضح ان أية اتفاقيات يتم التوصل اليها ستترك اثاراً كبيرة على مستقبل الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية عموماً ولسنوات عدة قادمة.

ومن الواضح ان هذه مسؤولية كبيرة وجسيمة ايضاً، ولكن المجالس الفلسطينية المختلفة (التشريعي، المركزي، والوطني)، بالاضافة الى هيئات تمثيلية اخرى، ما زالت خارج دائرة القرار السياسي بعد مرور خمسة شهور على بدء الانتفاضة. والغريب في الموضوع ان هذه المجالس تبدو وانها مكتفية بدور المراقب مثلها مثل الجمهور العام الذي يتفرج على الاحداث ويتابعها عبر وسائل الاعلام.

ولا احد يشعر بحرج ان في غمرة الصراع الحالي تقوم اسرائيل باجراء انتخابات وبسبب الخلاف الداخلي على شروط الاتفاق مع الجانب الفلسطيني، ولكن نتعذر نحن بالصراع لتأجيل أية انتخابات ممكنة، او أي اعادة تشكيل للمجلس الوطني، على سبيل المثال لا الحصر، الذي لا احد يعرف عدد اعضائه على سبيل اليقين.

ان العلاقة بين الاستعداد المجتمعي للصمود في هذا الظرف "وترتيب البيت الداخلي" في اكثر من جانب بما في ذلك المشاركة في القرار السياسي، امر اصبح مطلباً واضحاً سواء على صعيد الجمهور او على صعيد النخب المجتمعية.

ان تماسك المجتمع الفلسطيني امر في غاية الاهمية في هذه المرحلة الدقيقة، وهذا بدوره يقتضي الاصلاح في النظام السياسي والاداري والقانوني. وهو مطلب أجل تنفيذه لأكثر من سبب، ولكن الوضع على الارض بات يلح بشدة طالباً التغيير والاصلاح. ان على المجالس المنتخبة والهيئات التمثيلية اخذ دورها بالمبادرة بالمطالبة بالاصلاح، والا اثبت بشكل نهائي انها حبر على ورق.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.4, no.7, Dec. 2000
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

وجهات نظر في الدستور الفلسطيني

هل تحتمل الأوضاع الحالية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، نقاشا وجدالا حول موضوعات مثل موضوع إعداد الدستور الفلسطيني؟. خصوصا وأن الذي يشغل المجتمع والسياسيين الفلسطينيين حاليا هو المآل الذي ستصل إليه الانتفاضة، وقدرتها على تحقيق الحد الأدنى المتفق عليه فلسطينيا. فيما يعتبر مؤجلا في الذهن كل أمر يشكل حالة من الترف والرياضة الذهنية كما يرى بعض السياسيين. فيما يرى آخرون ان العمل ممكن في كافة المجالات وبشكل متكامل. حيث تعتبر النقاشات حول الدستور مسألة هامة وضرورة من ضرورات التحضير للدولة العتيدة، ومحاولة لاختصار الوقت والجهد في عملية الإعداد لمؤسسات الدولة.

انطلقت قصة الدستور الفلسطيني من النقاش الذي دار حول القانون الأساسي للسلطة الوطنية، والذي شكل وثيقة من الوثائق التي مست جوانب دستورية مهمة. هذا القانون اقره المجلس التشريعي، فيما لا زال دون إصدار من السلطة التنفيذية حتى الآن.

ومع اقتراب المرحلة الانتقالية على الانتهاء، وبروز النقاش حول مسألة إعلان بسط السيادة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، طفا على السطح نقاش جاد حول ضرورة إعداد دستور للدولة العتيدة. ووصل هذا النقاش إلى المجلس المركزي الفلسطيني الذي اقر في جلسته في أيار الماضي تشكيل لجنة لصياغة دستور لدولة فلسطين ضمت قانونيين وأكاديميين وسياسيين عربا وفلسطينيين برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي د. نبيل شعث.

وقد كرست هذه اللجنة عملها خلال الشهور الماضية من أجل هذا الموضوع وقدمت تقاريرها كما يشير أحد مساعدي د. شعث إلى السلطة الوطنية، بينما داهمت الانتفاضة باندلاعها كل الوضع الفلسطيني في مرحلة باتت فيها مسودة هذا الدستور قاب قوسين أو أدنى من صيغتها النهائية. فقد تعطلت ترتيبات كثيرة كان مخطط لها ان تجري لطرح المسودة الأولى للدستور على الجمهور الفلسطيني لنقاشها وإبداء الرأي فيها. وبدت الأمور وكأن ما يجري في الميدان الانتفاضي يتعارض مع نقاش هذا المشروع الذي يعتبر في هذه اللحظة أمرا مستقبليا قابلا للتأجيل.

الا ان وجهة نظر أخرى ترى ان ذلك هو جزء من التحضير للدولة التي أشرفت على مرحلة التجسد. فحيث يستمر العمل الميداني ويحتدم الصراع تجري أيضا مشاورات هي اقرب إلى التفاوض، وان هذا يبرر النقاش في أمور ترتيب أوضاع النظام الفلسطيني المقبل.

ويرافق وجهة النظر هذه دعوات أخرى من اكثر من قوة سياسية فلسطينية من اجل ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني، والتحضير لبناء مؤسسات الدولة دون رهن ذلك بسقوف الاتفاقات او ما يمكن ان تتمخض عنه المفاوضات، باعتبار ان الدولة الفلسطينية هي خيار فلسطيني يجب تجسيده من خلال الإعداد له. فهناك قوى فلسطينية مثل حزب الشعب والجبهتين الشعبية والديمقراطية وأوساط من حركة فتح تنادي بضرورة تشكيل حكومة ائتلاف وطني تمهيدا لإعلان تجسيد السيادة على الأراضي المحتلة. كما وتنادي هذه القوى بإعادة تنظيم الوضع الفلسطيني نحو نظام سياسي جديد يتحرر من تبعات الحالة الانتقالية. ويتم ذلك من خلال إعداد المؤسسات الملائمة للدولة ومنها مشروع الدستور الذي يمهد لبناء برلمان وطني وليس مجرد مجلس تشريعي مسقوف بأوسلو.

لكن هذه القوى لا زالت بعيدة عن نقاش هذه التفاصيل في ظل انشغالها بالعمل الميداني والتطورات السياسية المرافقة له، فيما تشارك مؤسسات وشخصيات لها وزن أكاديمي وسياسي في هذا النقاش. وقد عقدت لذلك اكثر من ندوة

وورشة عمل دون مشاركة رسمية من الأحزاب وان حضرها حزبيون بصفتهم الفردية.

مضمون مشروع الدستور

عدا عن الصياغة العامة التي يمكن ان يحتويها أي دستور لأي دولة، يؤكد الدستور على أحقية الشعب الفلسطيني بالسيادة على أرضه وثرواته الطبيعية، وعلى الانتماء العربي والإسلامي لدولة فلسطين. وينص الدستور على ان النظام السياسي في فلسطين هو نظام جمهوري رئاسي ديمقراطي وتعددي وعلى ان الإسلام هو الدين الرسمي لدولة فلسطين مع احترام الديانات السماوية الأخرى واحترام حرية العقيدة والعبادة والفكر والتعبير والتنظيم في هيئات اجتماعية وثقافية وسياسية. ويحدد الدستور مدينة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ومقرا لسلطاتها العامة، وينص على ان النظام الاقتصادي للدولة هو نظام السوق.

وفي مجال الجنسية الفلسطينية، ينص الدستور ان كل عربي كان مقيما في فلسطين قبل أيار عام ١٩٤٨ بعامين إقامة عادية تحق له الجنسية الفلسطينية، وان هذه الجنسية تورث للأجيال ولا تسقط. كما يؤكد الدستور على حرية التنقل والعودة إلى فلسطين، وعلى منع إبعاد أي مواطن فلسطيني، او تسليمه لأي دولة أجنبية الا في ضوء معاهدات سياسية تتعاقد فيها الدولة مع دول أخرى.

ويشمل الدستور نصوصا تضمن استقلال الجامعات والمؤسسات الأهلية، وحقوق اجتماعية كالتأمين الاجتماعي والحق في العمل والحق في الإضراب، إضافة إلى حق الانتخاب والترشيح لأية مؤسسة تمثيلية.

كما ينص مشروع الدستور على الفصل النسبي بين السلطات الثلاث، ويحدد صلاحيات كل سلطة. ويبين ان السلطة التشريعية تتشكل من مجلسين: الأول هو المجلس التشريعي الذي يمثل مواطني الدولة الفلسطينية ويضم ١٥٠ عضوا منتخبا، والثاني هو المجلس الوطني الذي يضم ممثلي الشتات الفلسطيني ويضم ١٥٠ ممثلا منتخبا، فيما يشكل المجلسين معا البرلمان الفلسطيني. ويحدد الدستور فترة البرلمان الفلسطيني بخمس سنوات، فيما تحدد مقره بمدينة القدس.

ويمنع مشروع الدستور رئيس الدولة من تولي أي منصب آخر، ويمنعه من حل البرلمان. ويعطيه صلاحية إصدار القوانين بعد ان تمر في مراحل إقرارها التشريعية، وإعلان حالة الطوارئ مدة شهر على ان يعود بعدها للمجلس التشريعي لتمديدها. وينص الدستور على وجوب إجراء الاستفتاء سواء في إقراره او في تعديله او في حل البرلمان او التوقيع على معاهدة تتعلق بقضية وطنية هامة.

ولا يشمل المشروع تحديدا لحدود الدولة الفلسطينية التي لا زالت موضع تفاوض. ولا يشمل قضايا متعلقة بالنظام الانتخابي حيث ان هناك إشارة في المشروع على ان ذلك يتحدد بقانون خاص. وبمراجعة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومقارنته مع مشروع الدستور، نجد تشابها في كثير من المواد، حيث هناك بعض المواد منقولة من القانون الأساسي وبعضها جرى عليه تعديلات.

وجهات نظر في الدستور:

خلال ورشات العمل التي جرت لنقاش مسودة الدستور، برزت ثلاث وجهات نظر حوله. الأولى تقول بضرورة كونه دستورا متكاملا يشكل مرجعية للحكم، والثانية ترى أن الأمر سابق لأوانه، في حين ترى الثالثة ان الأمر لا يحتاج إلى دستور موسع بل إلى إعلان دستوري مختصر يلبي حاجة الأوضاع القائمة.

ويقول الدكتور احمد مبارك الخالدي، الأستاذ في جامعة النجاح الوطنية، واحد أعضاء لجنة صياغة الدستور ويشرف على إدارة ورشات العمل حوله: "ان وجهة النظر التي تدعو إلى استمرار الوضع القائم تعلل دعوتها بان المرحلة الحالية لا زالت مرحلة تحرر وطني وكفاح من اجل الدولة ربما تطول. وبالتالي فان إعلان دستور للدولة يمكن ان يقيد العمل الكفاحي ويقيد صانع القرار السياسي. أما النظرة الوسطية التي تكتفي بإعلان دستوري مختصر، فإنها تقبل ضرورة الدستور لكنها تتعامل معه بشكل براغماتي، الأمر الذي يضعها رهنا للتطورات

التتمة.. صفحة ١١

الانتفاضة وتداخل المرجعيات

حين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في كانون أول عام ١٩٨٧، فإنها سرعان ما وجدت مرجعيتها الوطنية من خلال التشكيل السريع للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي ضمت القوى الرئيسة الفاعلة في الوطن. وقد شكلت هذه القيادة مرجعية ميدانية والى حد كبير سياسية محلية للعمل الانتفاضي وللمجتمع الفلسطيني.

واتسمت هذه المرجعية في بداياتها بطابع ديمقراطي أشرك أوسع القطاعات الجماهيرية في الانتفاضة. وقد شكلت نداءات هذه القيادة وبياناتها المتعاقبة آنذاك الإطار الناظم للنشاط السياسي والميداني والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني. واستطاعت ان تنظم حياة المجتمع اليومية وتراعي احتياجاته في كثير من الأحيان. فقد كانت هذه التجربة غنية وأكسبت القيادة الميدانية خبرة ودراية في التعامل مع قضايا واحتياجات الناس. ولم تكن هذه الانتفاضة منفصلة عن المرجعية العامة للشعب الفلسطيني المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، بل اعتبرت نفسها جزءا منها، واستلهمت توجيهاتها لدرجة انتقلت القيادة بشكل غير مباشر إلى الخارج حتى في البت أحيانا ببعض القضايا الميدانية.

وبعد ان اختارت منظمة التحرير الفلسطينية طريق التفاوض سواء غير المباشر في مدريد وواشنطن، او المباشر في أوسلو وما بعده، انتقل مركز الفعل والقرار السياسي الفلسطيني إلى داخل الوطن، ليصبح مقر المرجعية الوطنية والسياسية، ويتعامل عن قرب مع أوضاع المجتمع الفلسطيني. وساد الفترة بين عام ١٩٩٤ حتى الآن عملية تداخل في المرجعيات السياسية الفلسطينية. فإلى جانب منظمة التحرير وهيئاتها، نشأت سلطة وطنية لها مجلس وزراء ومجلس تشريعي وأجهزة مختلفة. وجمع رئيس اللجنة التنفيذية إلى جانب منصبه هذا منصب رئيس السلطة الوطنية. وظهر الأمر وكأن هناك إحلالا للسلطة محل المنظمة.

وغيَّب الدور المستقل لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية سواء من خلال الجمع بين مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية فيما عرف باجتماع القيادة الفلسطينية، او باستخدام المجلسين المركزي والوطني للمنظمة في حالات محدودة مثل تعديل الميثاق الوطني او الموافقة على أوسلو.

وقد شكا العديد من نواب المجلس التشريعي من هذا التداخل في المرجعيات وطالب اكثر من نائب بفصل اجتماع اللجنة التنفيذية عن اجتماع مجلس الوزراء. وشكل هذا قرارا للمجلس ضمن توصياته للإصلاح بعد نشر تقرير هيئة الرقابة العامة.

ومع مشارفة المرحلة الانتقالية على نهايتها المفترضة، جرى حديثا إحياء مؤسسة المجلس المركزي الفلسطيني لكي يبت في موضوع إعلان الدولة. ولم تجتمع اللجنة التنفيذية للمنظمة بشكل منفصل الا قليلا واغلبها كان لمهمات إجرائية مثل الدعوة لعقد المجلس المركزي او الوطني.

خلال هذه الفترة، جرت اكثر من مناوشة ومعركة محدودة مع قوات الاحتلال خصوصا في أيلول ١٩٩٦ بعد أحداث النفق، وأيار الماضي حيث عرفت بهبة الأسرى. ولم تكن هذه الأحداث بذلك الطول الزمني بما يكشف ضرورة تنظيم الحياة الداخلية للناس، فقد كانت معارك محدودة ومضبوطة.

وشكل اندلاع الانتفاضة الحالية بشمولها وعنفها الشديد وسرعة إيقاعها، وما رافقها من فرض سلطات الاحتلال للحصار الذي لم يكن اقتصاديا فحسب بل حدد حركة الناس بين المدن والمحافظات وحتى داخل هذه المحافظات، عائقا حال دون اكتمال اجتماعات كثير من المرجعيات سواء اجتماع القيادة الفلسطينية او اجتماع المجلس التشريعي او غيرها من المؤسسات.

في ضوء هذه الانتفاضة، تشكلت الهيئة الوطنية والإسلامية كهيئة ميدانية أشرفت ونظمت العمل الميداني. فيما أعلنت عن مواقف سياسية تجاه أحداث معينة كإحدى وسائل التحشيد والضغط على القرار السياسي. وشكلت هذه الهيئة ميزة لهذه الانتفاضة السابقة حيث تعتبر هذه الهيئة قيادة موحدة جمعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مع القوى الإسلامية، في حين تميزت الانتفاضة السابقة بوجود قيادتين ببرنامجين ميدانيين.

ورغم وجود القيادة الميدانية التي تقدم خطابا تعبويا أعلى وتيرة من خطاب المرجعية السياسية، الا ان الانتفاضة الحالية لم تحمل خطابا يحدد هدفا واضحا تعمل الجماهير من أجله كما يرى كل من د. مصطفى البرغوثي و أبو علي مصطفى وعدد آخر من القيادات السياسية. فالأهداف المحددة لا زالت معومة بين تحسين شروط التفاوض، وإنجاز الاستقلال. ويغلب أحد الشعارات في فترة ويتراجع في فترة أخرى تبعا للتطورات السياسية.

يترافق هذا التعويم مع دعوات من أطراف سياسية فلسطينية مختلفة إلى ضرورة تحديد مرجعية واضحة الأهداف للانتفاضة تقضي بنقلها من تحت سقوف أوسلو إلى إطار أوسع هو الشرعية الدولية. وتنادي هذه الأطراف بضرورة إعادة تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية بما يتلاءم ويستجيب للظروف الجديدة، والإعداد الجدي لإعلان تجسيد السيادة على الأراضي الفلسطينية.

ويبدي الدكتور مصطفى البرغوثي تخوفه من تداخل المرجعيات المتحكمة بالعمل الانتفاضي. وحذر من وجود أوساط لا زالت تراهن على قدرة الإطار الثلاثي او الثنائي للتفاوض لتحقيق نتائج، وان هذه الأوساط قريبة من موقع القرار السياسي ولها تأثيرها المحتمل. ويطالب د. البرغوثي عدا عن توسيع إطار التفاوض وتغيير قاعدته، بالعودة إلى تنظيم الوضع الداخلي الفلسطيني وتمتين الجبهة الداخلية بهدف إدامة الانتفاضة. ويرى ان تشكيل حكومة وحدة وطنية يمكن ان يشكل مرجعية قوية للتفاوض تحافظ على تماسك الموقف الفلسطيني وتعطيه قوة إضافية. ودون ذلك فان خللا يعتري العمل الانتفاضي وخطرا يهددها سواء بتحويل أهدافها وفق المتغيرات او بإجهاضها دون نتائج مؤثرة.

ويرى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية ان تعامل القيادة الفلسطينية مع الانتفاضة هو يقوم في الغالب على أسلوب إدارة الازمات، وتعويم الأهداف والمرجعيات لها يسهل على القيادة التعامل بهذا الأسلوب. ويرى هذا المصدر ان المبادرة التي قدمتها الجبهة الشعبية بإقامة حكومة وحدة وطنية تشكل مرجعية العمل الانتفاضي، او اعتبار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية نفسها هذه الحكومة وتحديد صلاحيات السلطة الوطنية وإحياء مؤسسات منظمة التحرير، يمكن ان يقطعا الطريق على تحويل الانتفاضة إلى عمل هدفه تحسين شروط التفاوض في داخل نفس الإطار.

ويتفق مع هذا الطرح أبو ليلى، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، مع تركيزه على ضرورة الانتباه إلى الوضع الداخلي وإعادة تنظيم حياة الناس اليومية والتصدي للمشاكل التي نشأت بفعل الحصار.

من جهة أخرى ورغم انتظام اجتماع القيادة الفلسطينية في غزة، الا انه غير مكتمل. كذلك فان المجلس التشريعي لم يجتمع بكامل هيئته منذ بدء الانتفاضة وفي مقر واحد. وعقد اجتماعا يتيما حيث اجتمع نواب غزة في مقر ونواب الضفة في مقر ثان نتيجة الحصار الإسرائيلي والتقييدات على الحركة. واكتفى النواب بالتواجد في مناطقهم ومتابعة الأمور والاحتياجات اللازمة لها.

وعبر عدد من النواب عن ضرورة السعي لتوحيد الخطاب الموجه للشارع، بحيث تتفق شعارات الميدان مع شعارات القيادة السياسية. وأكدوا على ضرورة الخروج من مأزق أوسلو إلى إطار دولي يستند إلى الشرعية الدولية، وان هذا يتطلب تشكيل حكومة تضم ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، وتحقق إجماعا وطنيا على أي قرار مستقبلي.

هل شكل العمل الفصائلي بديلا عن المجلس التشريعي في متابعة الحياة اليومية؟

نواب: العمل الفصائلي تطور .. لكنه ليس بديلا للدور المناط بالمجلس

في العدد السابق من مجلة افاق برلمانية تناولنا العمل الفصائلي في الساحة الفلسطينية، وقضية التنافس ما بين هذه الفصائل، في سياق الوحدة، على كسب الشارع من خلال مظاهر التواجد المختلفة (رايات، بيانات، التواجد عند ساحات المواجهة).

واجمع قادة الفصائل على ان الوحدة الوطنية بين مختلف الفصائل الوطنية تجسدت في ارقى صورها خلال انتفاضة الاقصى، الامر الذي لم تعشه هذه الفصائل في الفترات السابقة.

وفي اخر بيان صادر عن الفصائل والقوى الوطنية والاسلامية حول فعاليات الانتفاضة اليومية، اظهرت هذه الفصائل اتفاقا لم يكن في السابق والمتمثل في اجماع كافة الفصائل والاحزاب على رفض العودة للتفاوض وفقا لليات السابقة. حيث اعلنت الفصائل المعارضة والمؤيدة لعملية السلام رفضها التام لاستئناف المفاوضات في واشنطن، بل ودعت الى مسيرات شعبية عارمة ضد توجه الوفد الفلسطيني الى واشنطن والذي تم بناء على دعوة أميركية.

وقد تكون الفصائل والقوى الوطنية قد حققت نجاحا على صعيد قيادة الحركة اليومية للمواطنين، الا ان هذا النجاح لم يكن ليتأتى الا بفضل دعوتهم وتاكيدهم المتواصل على الوحدة الوطنية التي طالما حلم بها المواطنون.

واصبح ينظر الى الفصائل الوطنية والاسلامية، التي اضحت تصوغ التحركات النضالية اليومية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وفي كثير من الاحيان تتدخل في قضايا إغلاق المحال التجارية وفتحها، على انها المحرك الاساسي للحياة اليومية للمواطنين، وبشكل تفوقت فيه على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفي كثير من الأحيان، دعا ممثلو الفصائل والأحزاب المواطنين إلى ممارسة حياتهم اليومية جنبا الى جنب مع استمرار الانتفاضة، الامر الذي يؤكد توجه العمل الفصائلي نحو الحياة اليومية للمواطنين.

فكيف يرى النواب درجة تدخل العمل الفصائلي في الحياة اليومية ومدى ذلك على الدور الذي كان يفترض أن يقوم به النواب؟.

النائب زياد عمرو، رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، يرى ان انتفاضة الاقصى اعادت الى الفصائل والاحزاب روحها التي كانت فقدتها خلال الفترة السابقة، الا ان هذه العودة لم ترتق إلى المستوى النضالي المطلوب بسبب وجود حكومة فلسطينية اليوم وكذلك سلطة تشريعية.

ويقول ابو عمرو، وهو عضو في لجنة المتابعة التي تتولى قيادة العمل اليومي للانتفاضة في غزة: "الفصائل والأحزاب لم تستطع في السابق القيام بدور محدد في مجال بناء الكيان الفلسطيني على صعيد البناء المؤسساتي، وهذا ما ميز المجلس التشريعي في تلك الفترة بحيث انه كان المشرع والمراقب في ان واحد

... لكن الفصائل لم تستطع في المرحلة التي سبقت الانتفاضة التكيف مع مرحلة البناء او صياغة العلاقة التي يجب ان تجسدها في مرحلة متداخلة ما بين البناء ومرحلة التحرر الوطني".

وبحسب ابو عمرو، فان ما ساهم في بروز عمل الفصائل والاحزاب هو: "ان انتفاضة الأقصى حسمت المرحلة على انها مرحلة تحرر وطني، وبالتالي توفرت الاجواء النضالية التي على الفصائل والاحزاب العمل في سياقها". ويضيف: "الا انه وبرغم الدور الذي لعبته الفصائل، الا ان هذا الدور لم يرتق إلى المستوى المطلوب بحكم وجود القيادة الشرعية المتمثلة في الحكومة اضافة الى وجود المجلس التشريعي".

ويعارض ابو عمرو مقولة ان العمل الفصائلي حل محل العمل المنوط بنواب المجلس التشريعي كل في منطقته الانتخابية. ويقول: "الانتفاضة أنعشت العمل الفصائلي، الا انها لم تعد بديلا عن السلطة التنفيذية او المجلس التشريعي، ويلقى على عاتقها اليوم دورا نضالية لم تؤده طوال الفترة السابقة، والانتفاضة كانت فرصتها لرد الاعتبار".

ويرى أبو عمرو ان ما يسجل إيجابا للفصائل، وأسهم في بلورة دورها بشكل ايجابي وفاعل أنها استطاعت العمل في اطار وحدوي، حيث اسهمت وحدتها في التاثير ايجابا على دورها في قيادة الشارع الفلسطيني".

ويحصر ابو عمرو، وهو عضو في لجنة المتابعة العاملة في قطاع غزة والمشكلة من مختلف الفصائل والأحزاب والمؤسسات المختلفة، دور الفصائل والاحزاب الآن، في انه يتمثل في تنظيم المسيرات والفعاليات واصدار البيانات لنقل هموم الشارع الى صناع القرار. يرى في ذلك عملا أساسيا يجب ان تقوم به الفصائل حتى في الاوضاع العادية".

من جانبه، عارض مقرر لجنة الامن والداخلية في المجلس عبد الفتاح حمايل مقولة ان الفصائل والاحزاب حلت محل المجلس التشريعي في التعامل مع الحياة اليومية للمواطنين، في وقت لم يخف فيه حمايل الدور البارز للفصائل في التعامل اليومي مع الانتفاضة.

وقال: "لا اتفق مع وجهة النظر التي تقول ان العمل الفصائلي برز على حساب الدور الملقى على المجلس التشريعي. وحتى وإن برز دور الفصائل والأحزاب، فان ذلك لا يعود لأن المجلس تقاعس عن القيام بواجباته، بل يرجع ذلك إلى طبيعة العدوان الاسرائيلي والذي استهدف تقطيع أوصال الوطن وبالتالي اعاق ان يعقد المجلس جلساته وبالتالي القيام باعماله على اكمل وجه".

واضاف حمايل، وهو يعتبر من قيادات حركة فتح في منطقتي رام الله والبيرة: "الإعاقات التي منعت المجلس من الالتئام أملت على القوى الوطنية ان تتحمل مسؤوليتها في مثل هذه الظروف".

بدوره، يقول حسام خضر: "على الإطلاق، العمل الفصائلي ليست بديلا عن المجلس التشريعي الذي يلقى على كاهله ادوار متعددة واهمها قضيتي التشريع والرقابة". مشيرا الى ان الاغلاقات الاسرائيلية للاراضي الفلسطينية عطلت عمل المجلس التشريعي. ويرى خضر بان الانتفاضة دللت عن تراجع في العمل الفصائلي وتحوله إلى العمل النقابي".

ولا يرى خضر ان دور الاحزاب يجب ان ينحصر فقط في المشاركة في المسيرات واصدار البيانات، موضحا ان ذلك ياتي في سياق العمل النقابي الشعبي العادي. ويضيف: "يجب أن ينصب دور الفصائل على التصعيد ضد الاحتلال، وليس المطلوب منها ان تسد محل العمل الشعبي والمدني العادي في التعامل مع حياة المواطنين اليومية".

ويرى خضر بأن الفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية لم تستطع تشكيل قيادة وطنية للانتفاضة مثل انتفاضة العام ١٩٨٧. ويقول: "وهذا يستوجب إعادة النظر في فعالية العمل الفصائلي اليومي".

فتح تقود الانتفاضة في ظل أزمة تنظيمية وقيادية

الشيخ: الحركة بحاجة إلى دماء جديدة تصونها وترمم هياكلها

البرغوثي: أطر الحركة الرسمية متعبة وجسمها التنظيمي حي وفاعل

الديك: فتح تعمل وفق نظرية "القائد والجيش"

بينما تقود حركة فتح الجماهير الفلسطينية والانتفاضة، فإنها تعيش أزمة تنظيمية وقيادية في اكثر من جانب. ولعل من أبرز أوجه هذه الأزمة هو: غياب الأطر الشرعية الرسمية وعجزها عن مواكبة الحدث وقيادته، وأزمة في العلاقة بين كادر التنظيم والأطر الشرعية، وفوضى تنظيمية داخل جسم الحركة وتحديدا في الضفة الغربية. من أبرزها مثلا وجود أميني سر للحركة في الضفة الغربية.

بداية، فقد أظهرت انتفاضة الأقصى تمسك حركة فتح والتزامها بالثوابت الوطنية الفلسطينية. ونفضت الانتفاضة الغبار عن الروح الكفاحية لدى كادر الحركة وقاعدتها بعد أن كانت قد خبت منذ انطلاق مرحلة أوسلو. ودقت هذه الانتفاضة من جديد في وعي الجمهور الفلسطيني عامة وجمهور فتح خاصة ناقوس النضال الوطني وناقوس المقاومة لتعلن أنهما لم ينتهيا بعد.

وبينما تقود حركة فتح الجماهير الفلسطينية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإنها لا تزال تتخبط بين حالتين:حالة الثورة وحالة الدولة. فالجيل الجديد في فتح أقرب ما يكون إلى حالة المقاومة والكفاح والاستمرار في الثورة حتى تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. مع ذلك توجد تيارات داخل الحركة أقرب ما تكون إلى مرحلة المأسسة انسجاما مع مرحلة البناء المؤسساتي التي تم الترويج لها كمقدمة أساسية لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وتجسيدها على الأرض. ولعل هذا الوضع فرضته مقتضيات المرحلة السياسية الممتدة منذ أوسلو كمرحلة انتقالية بكل جوانبها.

ومع استمرار العدوان الإسرائيلي العسكري والاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وتضاؤل فرص الوصول إلى اتفاق سياسي مرض، فقد تكون حركة فتح على أبواب العودة إلى مرحلة العمل التنظيمي السري ومرحلة الخلايا المسلحة المنظمة كرد على العدوان وانسجاما مع طبيعة الحركة كحركة تحرر وطني وكفاح شعبي هدفها الرئيسي هو التحرير والاستقلال.

مروان البرغوثي، أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية، يرى بأنه لن يطرأ أي تغيير في استراتيجية حركة فتح إذا ما تم التوصل إلى اتفاق سياسي يكفل إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. ويقول: "إذا لم يتسنى ذلك، فمن المرجح أن تأخذ الأوضاع منحى جديدا في بنية الحركة وتوجهاتها. وهنالك تيار عريض داخل فتح يعمل باتجاه إجراء تغيير في البنية التنظيمية والداخلية للحركة بما يخدم خط العمل الجديد".

حسين الشيخ، "أيضا" أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية، يرى بأن فتح بطبيعتها وبنيتها وثقافتها هي بالأساس حركة تحرر وطني ولديها هدف استراتيجي هو تحرير فلسطين. ويرى الشيخ أن هذا الهدف لا ينتقص من ثقافة السلام داخل الحركة. ويقول: "عندما رفعنا شعار الوصول إلى هدفنا عبر المفاوضات، فان ذلك لم يخرج عن دائرة الفكر النضالي لفتح. ولم تسقط المفاوضات الخيارات الأخرى". ويرى الشيخ أن استمرار العدوان الإسرائيلي بكافة أشكاله على الشعب الفلسطيني وعلى قيادات وكوادر حركة فتح من شأنه أن يدفع الحركة إلى اللجوء إلى كافة أشكال المقاومة الفعالة والمؤثرة ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد المستوطنين.

من جهته، يرى د.أحمد الديك، عضو المجلس الثوري لحركة فتح بأن مواصلة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني

سيؤدي إلى استمرار الانتفاضة وإلى استخدام كافة أشكال المقاومة الشعبية والمسلحة. ويقول: "إذا ما حصل ذلك، فإنه سيفرض بالضرورة استحقاقات على صعيد بنية الحركة وأطرها القيادية الرسمية".

وإذا كانت الحركة تقف أمام مثل هذه التحديات الموضوعية، فإنها كذلك تواجه تحديات ذاتية تتعلق بعجز الأطر الشرعية الرسمية وبأزمة العلاقة بين كادر التنظيم الأساسي وبين هذه الأطر. فقد بدا واضحا منذ اندلاع انتفاضة الأقصى غياب الأطر الشرعية الرسمية كاللجنة المركزية والمجلس الثوري عن مجريات الأحداث.

حسين الشيخ عزى هذا الغياب إلى طابع الانتفاضة الشعبي. واستدرك الشيخ قائلا: "مع ذلك، أنا لا أبرئ ساحة الأطر المركزية لحركة فتح. هنالك غياب ملموس لهذه الأطر من حيث الإعداد والبرامج والمشاركة. أما الكادر الميداني الفتحاوي، فقد تميز بفعله على الأرض وبعلاقته المباشرة مع الجمهور ومع الأطر الحركية الميدانية".

مروان البرغوثي يرى بأن أطر الحركة الرسمية متعبة وقد اعتراها الوهن والشيخوخة. ويقول: "كان من المفروض عقد المؤتمر الحركي السادس منذ خمس سنوات. لكن ذلك لم يحدث، ولم يتم تجديد أطر الحركة القيادية الأمر الذي أدى إلى ترهلها وأصبحت بلا قدرة على الفعل". ويرى البرغوثي أن ذلك أثقل على كاهل القيادات الميدانية للحركة مثل اللجنة الحركية العليا ولجان الأقاليم والمواقع، فأصبحت هي التي تقود الانتفاضة ميدانيا. ويتساءل البرغوثي:أين اللجنة المركزية من الانتفاضة ومن توجيهها وقيادتها؟ إنها غائبة طوال الوقت".

كذلك يقول د.أحمد الديك بغياب الأطر الشرعية لفتح ، بل يذهب إلى حد وصفها بالعجز وتحديدا اللجنة المركزية والمجلس الثوري. ويقول: "بينت الانتفاضة أن فتح لا تعتمد بالأساس على مؤسساتها التنظيمية، وإنما تعتمد على الروح النضالية المستمدة من شخصية القائد "أبو عمار" ومن مواقفه السياسية الوطنية". ويرى بأن فتح بطريقة عملها هي أقرب ما تكون إلى نظرية "القائد والجيش". ويضيف د.الديك: "فتح تحتاج إلى بنية انتشار أفقية أكثر من حاجتها إلى بنية مركزية. وهذه السمة "الإنتشارية" يمتاز بها الكادر الفتحاوي الأساسي للتنظيم".

ويتمثل التحدي الآخر أمام حركة فتح في عمق الأزمة في العلاقة بين كادر التنظيم وبين الأطر الشرعية للحركة. وتتعلق هذه الأزمة في كون كادر التنظيم الأساسي للحركة لا يرى نفسه ممثلا في هذه الأطر. وهو بالتالي في حالة بحث مستمر عن أطر وهياكل خاصة به. وهذا ما ينجم عنه شلل في المؤسسة التنظيمية وحالة فوضى تنظيمية على الأرض وتخبط واضح في العلاقة بين القاعدة والهرم.

وفي هذا المجال، يقول مروان البرغوثي: "علاقة الأطر الرسمية للحركة بالقاعدة التنظيمية مفقودة. وقد عجزت هذه الأطر عن تجديد ذاتها وأخفقت في ضخ دماء جديدة. آن الأوان لجسر الهوة بين القيادات الميدانية وبين هذه الأطر".

حسين الشيخ يرى بأن غياب الأطر الشرعية الرسمية عن دائرة الفعل وإخفاقها في مواكبة التفاعلات التنظيمية على مستوى القاعدة أدى إلى نشوب أزمة في العلاقة بين المستويين. ويقول: "أكبر دليل على عمق الأزمة هو ارتباط القيادات الميدانية لفتح بعلاقة مباشرة مع الرئيس "أبو عمار". فالقيادات الميدانية لا تمتثل إلا لأوامر وتوجهات الرئيس. وهذا ما يعوض إلى حد كبير عن حالة الغياب الواضح للأطر المركزية للحركة".

ويرى الشيخ أن هذه الأزمة تتطلب ما يشبه "انتفاضة داخلية" في الحركة تفضي إلى تغييرات وتعديلات ملائمة في بنى الحركة وهياكلها التنظيمية. ويقول: "من شأن ذلك ضمان أوسع مشاركة وأوسع تمثيل للكادر الحركي الميداني في الأطر المركزية. نحن بحاجة إلى دماء جديدة داخل هذه الأطر تحافظ على حيويتها وفعاليتها وتعمل على صيانة وترميم الهياكل الحركية لفتح بما ينسجم مع أهداف الحركة وأهداف الشعب الفلسطيني".

من جانب آخر، يرى د.أحمد الديك بأن الكادر الأساسي لفتح لا يرى نفسه ممثلا في الأطر الشرعية الرسمية. وهذا الكادر يعمل من خلال علاقته المباشرة بالقائد"أبو عمار"، بعيدا عن المؤسسة التنظيمية وبعيدا عن الأطر الشرعية الرسمية. ويقول: "ما يخفف من حدة الأزمة ومن احتمال تفجرها هو العلاقة المباشرة التي تربط الكادر التنظيمي بالرئيس، والتي لا تمر عادة عبر القنوات والأطر الرسمية". وينادي د.الديك بضرورة دمج كافة التجارب الثورية في فتح (الخارج والداخل) وبهذا تستوي الأمور وينال الكادر التنظيمي الأساسي حقوقه، وبذلك أيضا تستقيم أمور الحركة.

أيام الحرب أحيت ما أهمل أيام السلم

التشريعي يتجه الى اخراج عدد من القوانين من الادراج بعد ان رفضها سابقا

يرى مراقبون ونواب ان انتفاضة الاقصى كشفت الكثير من النواقص ونقاط الضعف في الحياة الفلسطينية ، والتي كان حريا الاهتمام بها مع بدء العملية السلمية على اعتبار انها لا تتناقض بالضرورة مع توجهات القيادة الفلسطينية السلمية.

ومن هذه النواقص على سبيل المثال، افتقار قانون البناء الفلسطيني الذي اعد في العام ١٩٩٦ إلى مواد تلزم صاحب البناء بانشاء ملجأ في البناية. وقال مسؤولون انه لو ظهر اهتمام القيادة الفلسطينية بهذه القضية في حينه، لقالت الحكومة الاسرائيلية ان الفلسطينيين يعدون للحرب.

ومن القضايا الاخرى التي سجلها البعض نقطة على المجلس التشريعي، هي رفض المجلس لمشروع قانون الخدمة الوطنية الذي قدم قبل حوالي العامين من قبل النائب عزمي الشعيبي.

ومع بداية انتفاضة الاقصى، انشغلت العديد من المؤسسات المدنية في اعداد دورات تثقيفية لشبان وفتيات في مجالات الاسعاف الاولي وكيفية التعامل وقت القصف، والتي اندرجت في مشروع الخدمة الوطنية المرفوض من قبل المجلس التشريعي.

رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي د. زياد ابوعمرو اقر بان رفض هذا المشروع كان بالفعل نقطة تسجل على المجلس التشريعي. وقال: "بالفعل .. اعتقد انه كان يجب ان يسن تشريع من هذا النوع، على اعتبار ان المشروع يتعامل مع فئة الشباب ويمكن الاستفادة منهم في عملية البناء". وأضاف أبو عمرو: "نعم اعترف ان رفض هذا المشروع في حينه يسجل سلبا على المجلس وعلى من عرقل إقراره، حيث أننا كنا بحاجة الى موقف يلبي احتياجات الشبان واحتياجات المجتمع الفلسطيني في مقاومة الاحتلال".

واشار ابو عمرو الى ان على المجلس اعادة النظر في هذا المشروع في سياق الخدمة الوطنية والاجتماعية الاجبارية. وقال: "الوقت ليس متأخرا لاعادة بحثه مجددا". وحول الأسباب التي أدت إلى رفض المشروع في حينه، قال أبو عمرو: "اعتقد ان من ساهم في رفض المشروع اعتقد ان إقراره يمس في العملية السلمية، وأنه قد يرسل رسالة من نوع آخر إلى إسرائيل ويدلل على نوايا غير حقيقة لعملية السلام ... الا ان ذلك كان قصورا بالفعل".

من جهته، اعتبر النائب حسام خضر ان الانتفاضة كشفت الكثير من العورات، وبينت اننا لم ننجح في ادارة أي جزئية من جزئيات حياتنا اليومية على كافة الأصعدة. وأضاف: "قضية التجنيد الإجباري لم تكن في يوم من الايام واردة، لان هناك تيار اوسلو الاقتصادي الذي استبدل مبدأ الارض مقابل السلام بالاقتصاد مقابل الامن الجماعي لاسرائيل".

واشار خضر الى ان احد لم يفكر في يوم من الايام ان الوضع السياسي سيصل الى ما وصلنا إليه. وقال: "سلمت القيادة أوراقها إلى إسرائيل من منطلق الامن والامان .. ولم تفكر قيادتنا ان السلطة

ستتعرض للقصف واعادة احتلال واقتحام اراضيها". وقال ساخرا: "وعلى هذا الاساس، لا مكان لمثل هذا القانون". وطالب خضر القوى الوطنية والمؤسسات المختلفة ان تبادر الى الضغط باتجاه اقرار مثل هذا القانون.

من جانبه، كشف النائب عبد الفتاح حمايل مقرر لجنة الامن والداخلية النقاب عن ان لجنة الامن والداخلية اخرجت المشروع من الدرج من اجل اعادة نقاشه مجددا.

وقال: "هذا القانون حين عرض على المجلس كانت طبيعة الوضع الفلسطيني غير ملائمة للاخذ به، بمضمونه وليس بفكرته، لذلك كانت وجهة النظر بتاجيل بحث القانون". وأضاف حمايل: "لكن مجددا اخرج المشروع من الدرج من قبل لجنة الامن والداخلية وسيتم عرضه على لجنة خبراء لتتم اعادة النظر به وفقا للخصوصية الفلسطينية".

ومن ضمن الاشكاليات التي حالت دون الاخذ بمشروع القانون هي الطبيعة الجغرافية والديمغرافية للأراضي الفلسطينية. يقول حمايل: "عمليا هناك قسم كبير من أبناء الشعب الفلسطيني خارج السيطرة الفلسطينية وهذا بحد ذاته إشكالية كبيرة. لكن إذا كان لا بد من القيام بخطوات تتلائم مع مفهوم الخدمة الوطنية، وفي ظل عدم وجود قانون فإن القوى الوطنية والاسلامية قادرة على القيام بهذه الخطوات".

واعتبر مراقبون ان كثيراً من النواقص التي كشفتها الانتفاضة والتي يلجأ كثيرون الى تبرير عدم الاخذ بها في وقت السلم، الى اعتبارات تتعلق بالتوجه السلمي للقيادة الفلسطينية، مثل قانون الخدمة الوطنية "او التجنيد الاجباري" وكذلك قانون إجبار صاحب البناء على بناء ملجأ في بنايته، هي نواقص يجب العودة اليها والعمل من اجلها على اعتبار انها قضايا ضرورية حتى في وقت السلم وليس في وقت الحرب فقط.

وعلى ما يبدو فان المجلس التشريعي ليس وحده من بدأ البحث في اعادة مناقشة قوانين كان رفضها سابقا، بل ان السلطة التنفيذية بدأت النظر في اعادة تقييم قضايا اخرى لم يكن بها أي اهتمام في السابق.

فقد أشار وكيل وزارة الحكم المحلي د. حسين الأعرج إلى ان تعرض المباني للقصف الإسرائيلي اليومي وما نتج عنه من ضحايا سيدفع مجلس التنظيم الأعلى إلى إعادة النظر في قانون المباني الذي اقر في العام ١٩٩٦. وينص القانون على إلزام صاحب البناية بشكل مباشر وقاطع بضرورة بناء وتجهيز ملجأ في بنايته، وان يكون هذا الملجأ شرطا من شروط منح الترخيص.

.. تتمة

وجهات نظر في الدستورالفلسطيني

ويضيف أعباء جديدة في عملية التوسيع المستقبلية لهذا الإعلان".

ويبرر الخالدي دعوته إلى دستور متكامل بأنها جزء من عملية تحضير مخططة للدولة. تبدأ من ضرورة وضع أساس متين للحكم تبنى عليه القوانين والتشريعات المختلفة، وتحدد فيه الصلاحيات لكل سلطة، وتوحد فيه المرجعيات القانونية والسياسية. وانه بالإمكان في ضوء احتدام الصراع، العمل والتحضير لمؤسسات الدولة. وضرب مثلا على ذلك التحضيرات الصهيونية قبل قيام الدولة العبرية التي اعتبرت بعد قيامها تحصيلا حاصلا لمؤسسات قائمة.

وأشار د. الخالدي إلى أن المسودة النهائية للمشروع ستطرح جاهزة للنقاش الموسع خلال شهر شباط المقبل. وبين ان اللجنة استطلعت آراء سياسيين وقانونيين في الداخل والخارج حول المشروع، لكنها لم تتمكن بسبب الإغلاق والحصار من نقل ورشات العمل وندوات النقاش إلى التجمعات الفلسطينية الرئيسة في الشتات.

وقال الدكتور الخالدي ان ضرورة الدستور تنبع من ضرورة منع تركيز السلطات في حال عدم وجوده. وأن هذا الدستور قد صيغ ليحتمل التطورات المستقبلية. وتردد الدكتور الخالدي في الإجابة على عدم تضمين المشروع حدود الدولة مكتفيا بالقول ان إسرائيل لم تحدد حدودها بعد.

آفاق برلمانية تحاور الشيخ حسن يوسف

- الانتفاضة انتصار لمشروع المقاومة وهزيمة لمشروع التسوية
- خيار التسوية مزق شعبنا وخيار المقاومة وحدنا
- نرفض أي شكل من أشكال التنسيق الأمني
- نرفض العودة إلى طاولة المفاوضات
- لا بد من إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني

التقت آفاق برلمانية الشيخ حسن يوسف، أحد قياديي حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحاورته بشأن انتفاضة الأقصى واستحقاقاتها وإنجازاتها وأفقها السياسي ورؤية حماس لها من مختلف الجوانب. وفيما يلي نص الحوار.

س: ماذا يقرأ الشيخ حسن يوسف بين سطور انتفاضة الأقصى؟

ج: أحدثت الانتفاضة تغييرات في أكثر من جانب. فهي جعلت أصحاب مشروع التسوية يعيدون حساباتهم ويراجعون الوضع مراجعة دقيقة خصوصا فيما يخص موضوع القدس. كذلك فان الانتفاضة دفعت كافة الأطراف دون استثناء إلى مراجعة حساباتهم. فمثلا، لا يمكن للجانب الفلسطيني أن يخفض سقف مواقفه السياسية أمام هذا الحشد الكبير من الشهداء والجرحى والأسرى.

س: ما هي الرسالة التي بلغتها الانتفاضة لحد الآن؟

ج: أكدت الانتفاضة أن خيار المقاومة هو الخيار الأصوب والطريق الأقصر نحو انتزاع الحقوق المسلوبة. فبعد سبع سنوات على مسيرة أوسلو العقيمة، اكتسب الاحتلال الإسرائيلي شرعية لفرض وقائع على الأرض خصوصا في قضيتي القدس والاستيطان. ووفرت أوسلو للجانب الإسرائيلي غطاء للتنكر لمجمل حقوق الشعب الفلسطيني: حق عودة اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة.

س: هل يمكنكم توضيح ما تقصدونه بخيار المقاومة؟

ج: المقصود كل أشكال المقاومة. والخيارات مفتوحة في ظل الهجمة الشرسة والوحشية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي مستخدما كل ما بحوزته من وسائل قمع وبطش ضد شعبنا الأعزل. فنحن في حركة حماس نعتبر المقاومة وسيلة لا هدفا بحد ذاته. فالهدف هو الإعتاق التام من الاحتلال ودحره عن أرضنا بحيث نتمكن من العيش بحرية في ظل دولة كاملة السيادة. وهذا لا يتأتى إلا من خلال المقاومة كحل وحيد يمكننا من انتزاع حقوقنا انتزاعا.

س: هل يمكنكم تحديد هذه الدولة كاملة السيادة؟

ج: ولماذا أحددها؟ دعها مفتوحة.

س: هنالك من يقول بأن حماس لم تشارك بفاعلية في أحداث الانتفاضة، وأنها تتعمد إظهار مشاركتها إعلاميا من خلال رفع الرايات. ما قولكم في ذلك؟

ج: بكل تواضع أقول: إذا لم تشارك حماس في أية مسيرة، فلن يكتب لها النجاح. فجمهور حماس ودون استثناء هو الذي يشارك في المسيرات والفعاليات النضالية. وما يحصل اليوم على الأرض من فعل نضالي هو تعبير عن التفاف جماهيري حول أهداف حماس ومشروعها، ألا وهو مشروع المقاومة. وما يحدث هو انتصار لمشروع المقاومة وهزيمة لمشروع التسوية. لقد شاركت حماس بفاعلية وما تزال في أحداث الانتفاضة . وقدمت الحركة عشرات الشهداء ومئات الجرحى والمعوقين. وبإمكانكم زيارة المستشفيات لتروا بأم عينكم صدق ما أقول.

س: ولكننا لم نعد نرى عمليات استشهادية نوعية وكمية كالتي اعتادت حماس على تنفيذها في السنوات السابقة؟

ج: بالعكس. كان لحماس ولجناحها العسكري تحديدا عمليات نوعية كعملية "الخضيرة" وعملية رفح البحرية. كذلك فان معظم عمليات التفجير التي وقعت في القطاع هي من تدبير الجناح العسكري للحركة وفق ما صرح به بعض عناصر الكتائب أثناء تشييع جثمان الشهيد"عوض السلمي"، أحد قادة الكتائب في القطاع. كما صرح هؤلاء بأن الكتائب ستكشف لاحقا عن كل العمليات التي نفذتها، وأن مجموعات "عمر المختار" التي كانت تتبنى هذه العمليات هي تابعة لكتائب القسام.

ثم لا يجوز لأحد أن يزعم أنه وضع بصمته على كل رصاصة

تطلق في طول البلاد وعرضها. وأمام هذا العطاء، ماذا بقي للمتقولين اللهم إلا إذا كانوا جهلة أو حاقدين. كذلك يجب أن لا يغفل أحد أنه ومنذ أوسلو وطيلة سبع سنوات كان الجهاز العسكري لحركة حماس مستهدفا من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والأمريكية. وسبق لوزير العدل في السلطة الفلسطينية أن صرح أنه تم إحباط (١٧٦) عملية لحركة حماس خلال سنة واحدة.

س: هل استطاعت الانتفاضة تجسيد وحدة فلسطينية حقيقة بين مختلف الفصائل والقوى الفلسطينية؟

ج: منذ انطلاقة الانتفاضة وحماس تجلس جنبا إلى جنب مع بقية القوى الفلسطينية لإدارة ووضع برامج وفعاليات الانتفاضة على امتداد الوطن. كذلك تشارك حماس في جميع الجلسات المركزية والمناطقية وتقود الشارع الفلسطيني مع القوى الفلسطينية الأخرى. إننا نعيش حالة وحدوية فريدة لم نشهدها طوال عقود خلت. إنها وحدة على أساس مشروع المقاومة فهو الذي يوحدنا. أما فيما يتعلق بالبرامج السياسية، فهنالك تباينات كبيرة جدا. وباختصار، فان خيار التسوية مزق شعبنا وأرضنا وخيار المقاومة هو الذي وحدنا.

س: كيف يمكن الاستمرار في الانتفاضة وتسيير الحياة الفلسطينية ومراعاة مصالح الشعب مع هذا الكم الكبير من الخسائر ومع هذه الإجراءات الإسرائيلية القمعية؟

ج: ما يميز هذه الانتفاضة عن سابقتها هو وجود سلطة فلسطينية يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة جدا. فهي السلطة الوحيدة في البلد ودور القوى هو حالة المقاومة مع الاحتلال. وهنا لا بد من إعادة ترسيم علاقات واضحة مع السلطة لإدارة شؤون الوطن والمواطنين على مختلف الأصعدة. نحن في حالة طوارئ تتطلب مساهمة الجميع مع الاحتفاظ لكلّ ببرنامجه السياسي ورؤيته السياسية لمعالجة مجمل جوانب القضية الفلسطينية.

س: هنالك من يقول بأن هدف الانتفاضة تحسين شروط التفاوض أو تغيير قواعد المفاوضات. ما رأيكم في ذلك؟

ج: القوى الفلسطينية ومعها نبض الشارع تنادي بضرورة استمرار الانتفاضة حتى دحر الاحتلال. وفي هذا المقام، فان القوى الفلسطينية وفي مقدمتها حماس تدين كافة المبادرات الساعية لإجهاض الانتفاضة، ونرفض بأي شكل العودة إلى ما كان يسمى بالتنسيق الأمني. كما ونرفض العودة بالشعب وبالقضية إلى ما كان الوضع عليه قبل الانتفاضة، ونرفض عودة الجانب الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات. ونحن نؤكد على ضرورة إعادة صياغة العلاقة مع الاحتلال على أسس جديدة تستند إلى خيار المقاومة كوسيلة أساسية ووحيدة للحصول على حقوقنا المشروعة.

س: تعالت في الآونة الأخيرة أصوات رسمية وشعبية تنادي بحظر إطلاق الرصاص في المسيرات ومن الأماكن المأهولة، ما هو موقف حماس بهذا الشأن؟

ج: أجمعت القوى الفلسطينية ومن ضمنها حماس على تحريم إطلاق الرصاص في المسيرات ومن الأماكن المأهولة حرصا على سلامة المواطنين وممتلكاتهم. وهنا لا بد من أن نكاشف أنفسنا: هنالك طرفان رئيسيان بإمكانهما لجم هذه الظواهر، هما: الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتنظيم فتح. وأصلا لا وجود للسلاح مع بقية القوى الفلسطينية الأخرى.

س: لنعد إلى موضوع الوحدة الوطنية هل نجحت الانتفاضة في إنجاز وحدة وطنية حقيقية ؟

ج: اللقاءات بين الفصائل والقوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية لإدارة شؤون الانتفاضة هي تجسيد لوحدة فلسطينية حقيقية. وقطعت شوطا كبيرا على طريق رص الصف الفلسطيني. ونحن في حركة حماس تناسينا جراحاتنا وهمومنا وارتفعنا عنها لصالح مشروع المقاومة واستمراريته. من جهة أخرى، فان هذه الوحدة القائمة الآن لم تقضي على الخلافات وعلى حالة الاحتقان التي يشهدها الوضع الفلسطيني. فقد هددت هذه الحالة النسيج الاجتماعي بشكل كبير جدا. وهذا الأمر يستدعي توفر رؤية واضحة ونوايا صادقة ومواقف ملموسة من جميع القوى الفلسطينية ومن السلطة أيضا. لا بد من ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني والبحث الجاد في اسباب الاحتقان والخلاف والعمل الفوري على معالجتها.

س: في هذا المجال، ما هو المطلوب من السلطة الوطنية الفلسطينية على وجه التحديد؟

ج: إن الوصول إلى وحدة حقيقة يتطلب أساسا اعتماد لغة الحوار كلغة وحيدة بين أبناء الشعب وبين القوى الفلسطينية. والمطلوب من السلطة إعطاء مساحة واسعة من الحريات، واحترام حقوق المواطنة، واحترام مبدأ سيادة القانون واستقلالية القضاء، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين في سجون السلطة. يجب إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإلى الأبد.

نتيجة للحصار الإسرائيلي
موازنة العام ٢٠٠١ قد لا تقدم في موعدها

حسب قانون تنظيم الموازنة العامة، فان على السلطة التنفيذية تقديم موازنتها لكل سنة مالية مقبلة قبل شهرين من انتهاء السنة المالية السابقة. وقد شكلت قضية تقديم الموازنة في موعدها اشكالية دائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية طوال فترة عمل المجلس التشريعي منذ العام ١٩٩٦. ولأول مرة قدمت السلطة التنفيذية موازنة العام ٢٠٠٠ في موعدها المحدد في تشرين ثاني من العام ١٩٩٩ الأمر الذي اعتبره مراقبون تطورا جديا يسجل لصالح السلطة التنفيذية.

إلا أن الأوضاع الحالية التي اوجدتها انتفاضة الاقصى التي اندلعت في نهاية ايلول من العام الماضي، قد تشكل اشكالية كبيرة تحول دون تقديم وزارة المالية موازنة السلطة للعام ٢٠٠١ الى المجلس التشريعي. ويرجع ذلك إلى عدة اسباب، منها الحصار المفروض على الاراضي الفلسطينية الذي حال دون ان تقوم لجنة الموازنة بعملها في متابعة الموازنة واليات تقديمها، اضافة الى الخسائر الباهظة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحصار. وتوقع اقتصاديون ان تواجه السلطة التنفيذية صعوبة كبيرة في تقدير موازنة العام القادم على ضوء الاختلافات والاضرار الاقتصادية الناجمة عن الاغلاقات والعدوان الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية.

الا ان نواب يؤكدون على ضرورة بحث واعداد موازنة السلطة العام القادم خاصة في ظل التبرعات الكبيرة التي اعلن عن تقديمها كمساعدات من الدول العربية للشعب الفلسطيني. ومنها على وجه الخصوص، تلك الأموال التي أقرت في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة لبحث انتفاضة الاقصى.

ولاهمية هذا الموضوع، كانت لجنة الموازنة من اوائل اللجان بل اللجنة الوحيدة التي عقدت اجتماعا لها في البيرة بداية الشهر المنصرم لبحث اليات وسبل بحث وطلب موازنة العام القادم من السلطة التنفيذية.

وحسب رئيس لجنة الموازنة داوود الزير، فان اللجنة تقدمت بكتاب رسمي الى وزارة المالية باسم المجلس التشريعي تطلب فيه تقديم الموازنة في موعدها. وقال الزير: "ردت وزارة المالية بانها جمعت الموازنة من الوزارات ومؤسسات السلطة، الا انه وبسبب الظروف الحالية فإنها لا تستطيع تقديمها في الموعد المحدد ". وحسب قانون الموازنة العام فانه يجوز للسلطة التنفيذية الصرف وفق موازنة العام ٢٠٠٠ حتى شهر اذار من العام ٢٠٠١.

ويقول الزير ان لجنة الموازنة تبحث الان في ايجاد البدائل القانونية، مشيرا الى ان اللجنة تدرس تجارب دول اخرى مشابهة واجهت مشاكل كالتي تواجهها السلطة التنفيذية .

ويضيف الزير:"الا أننا لا نعفي وزارة المالية من تقديم الموازنة في موعدها القانوني".

وحول طبيعة تاثير الاوضاع الحالية على عمل وزارة المالية في تقدير موازنة العام القادم، قال الزير: "لا شك ان الوضع صعب، لكن هذا لا يمنعنا من بذل الجهد اللازم لتقدير الموازنة خاصة في ظل المساعدات الكبيرة التي اعلن عن تقديمها للسلطة التنفيذية من الدول العربية والاجنبية والتي من الممكن ان تسد العجز الذي عانت منه السلطة نتيجة للاوضاع الراهنة".

وأضاف: "لذلك فنحن نبحث وندرس الاضرار التي نجمت عن العدوان الاسرائيلي بدقة".

وفيما اذا كانت اللجنة استعانت بمؤسسات متخصصة في مجال الاقتصاد، قال الزير: "حاليا تتولى وحدة البحوث البرلمانية إعداد الدراسات اللازمة بالتنسيق مع لجنة الموازنة، اضافة الى اننا نستعين بلجان اخرى متخصصة للوصول الى حل في سياق القانون".

وبسبب الحصار والاغلاق التام للاراضي الفلسطينية، وما لذلك من تاثير في منع لجنة الموازنة من عقد اجتماعاتها بشكل دوري، اضافة الى منعها من التواصل مع دائرة الموازنة في وزارة المالية فقد عملت اللجنة على تمرير محاضر

الاجتماعات واليات العمل للاعضاء عبر الفاكس.

من جهته، استبعد رئيس اللجنة الاقتصادية جمال الشوبكي ان تتمكن وزارة المالية من تقدير موازنة العام القادم بدقة بسبب الظروف الراهنة، او ان تستطيع جمع مصروفات العام الماضي والخسائر التي نجمت عن العدوان الاسرائيلي.

واشار الشوبكي الى ان لجنته تقوم الان بدراسات علمية لتقدير الخسائر بدقة، من خلال التنسيق والتعاون مع جهات مختصة في مجال الاقتصاد واعداد الموازنات، وذلك كي تساهم اللجنة الاقتصادية في بحث ومناقشة الموازنة حال تقديمها الى المجلس.

واتفق رئيس لجنة الرقابة في المجلس قدورة فارس مع الشوبكي على ما يمكن ان تواجهه وزارة المالية وكذلك لجنة الموازنة في المجلس من صعوبات في بحث موازنة العام القادم بسبب الظروف الراهنة. وقال فارس: "بالعادة كانت لجنة الموازنة تقضي عدة اشهر في بحث الموازنة من خلال اتصالها مع جميع الاطراف والجهات المعنية في المؤسسات والوزارات المختلفة. الا انه وفي الظروف الحالية لا تستطيع لجنة الموازنة التحرك او الالتقاء بأحد. ولو تم تقديم الموازنة في موعدها لما استطاعت لجنة الموازنة من دراستها كما هو الحال في الايام العادية". وأضاف: "بالتأكيد، هناك صعوبة في إحصاء عائدات الضريبة. وهناك صعوبات أخرى في إحصاء الواردات والنفقات. كذلك فإن الالتزام بموازنة العام الماضي سيكون صعب".

وحتى تتضح صورة الأوضاع السياسية تبقى اللجان المعنية في المجلس التشريعي تعمل في البحث عن بديل قانوني يفسح المجال للمجلس التشريعي بالاطلاع على ودراسة موازنة العام القادم ومن ثم إقرارها.

لماذا تستبدل اللوحات الحمراء؟!

تفيد مصادر مطلعة بأنه تم لحد الآن استبدال اللوحات الحمراء لأكثر من مائتي سيارة حكومية بلوحات وأرقام مدنية خضراء. ويشمل ذلك سيارات وزراء ووكلاء ومدراء عامين وغيرهم من كبار مسئولي السلطة.

السؤال هو: لماذا هرع هؤلاء إلى التخلي عن رمز من رموز السلطة الوطنية في الوقت الذي يخوض فيه الشعب الفلسطيني غمار انتفاضة عنوانها الاستقلال ودحر الاحتلال، وفي الوقت الذي تكبد فيه الفلسطينيون خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والاقتصاد؟ وإذا كان المسؤولون يفعلون ذلك للنجاة من أخطار تحدق بهم، فماذا بوسع المواطن الفلسطيني العادي أن يفعله لينجو هو أيضا من براثن العدوان الإسرائيلي؟ ألم تكن هذه اللوحات ذات يوم مطمعا ومغنما للكثيرين؟ فما بالها اليوم هانت وأحيلت إلى التقاعد في سن مبكرة؟

وأيا كانت المبررات والدوافع وراء هذه الظاهرة، فإنها تشكل مسا برمز يفترض أنه سيادي إلى حد معين. وتأتي هذه الظاهرة وفي هذا الوقت بالذات وكأنها تطرح تساؤلات مشروعة بشأن جدية ومصداقية شعارات وعناوين الانتفاضة. حيث من المفروض أن يتم حشد وتوظيف كافة الإمكانات الفلسطينية المتاحة من أجل تعزيز صمود الشعب ورفع معنوياته والعمل الجاد والدؤوب لتخفيف معاناته قدر المستطاع. هذه المعاناة التي فاقت حد التصور والتوقعات نتيجة الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الإنسان والأرض والشجر والحجر.

النائب د.عزمي الشعيبي، يرى بأنه لا يوجد ما يبرر "إدارة الظهر" إلى فكرة بناء المؤسسة الفلسطينية والدفاع عنها. ويقول: "تغيير لوحات السيارات في هذا الظرف بالذات لا يخدم الأهداف الوطنية الفلسطينية".

كذلك يرى النائب عبد الفتاح حمايل بأن هذا المنطق غير مقبول رغم أن هنالك بعض الحالات التي تستدعي احتياطات أمنية معينة. ويقول: "لا أجد مبررا لمثل هذا التصرف، ولا أدري ما المقصود منه".

أما النائب حسن خريشة، فيرى بأنه لا يجوز تحت أي ظرف

أن نظهر للإسرائيليين بأن تهديداتهم وعربدتهم فعلت فعلها فينا. ويقول: "من المفروض أن اللوحات الحمراء تجسد رمزا من رموز السلطة الوطنية، وهي شعار الحكومة. يجب أن نثبت أن هذه السلطة هي الممثل الشرعي لشعب الفلسطيني". ويرى خريشة بأنه يجب تحدي العنجهية الإسرائيلية ولا يجب الخضوع لها. ويضيف: "من يغير لوحة سيارته خوفا على نفسه، فإنه لن يستطيع في يوم من الأيام الدفاع عن السلطة وعن رموز السيادة". ويتساءل خريشة قائلا: "إذا كان المسؤولون يهربون بتغيير لوحات سياراتهم الحكومية، فماذا يمكن للمواطن العادي أن يفعله؟".

وبالنسبة للنائب جمال الشاتي، فإن القضية تبقى في إطار المسلكيات الخاصة سيما وأنه وعلى حد قوله كان مع بعض المسؤولين في السلطة لوحات حمراء وأخرى مدنية قبل اندلاع الانتفاضة. ويقول: "إذا كان الهدف من استبدال اللوحات الحمراء هو الخوف من الملاحقة، فهذا خطأ كبير". ويرى الشاتي بأن في ذلك تصرفا غير مقبول سيما وأن هذه اللوحات تعبر عن شكل من اشكال السيادة الفلسطينية، وتعبر عن وجود مؤسسات السلطة داخل منطقة"أ" وخارجها. ويضيف: "لا يجوز أن نسعى إلى اللوحات الحمراء في السراء وأن نخلعها في الضراء".

أما النائب حسام خضر، فإنه على حد قوله لم يكن ليستغرب استبدال اللوحات لأن ذلك يأتي في سياق سلسلة من الممارسات الخاطئة منذ مسيرة أوسلو. ويقول: "كثير من الامتيازات التي منحها الاحتلال كبطاقة VIP واللوحات الحمراء ما هي إلا شكليات كاذبة سرعان ما تبددت عندما عاد الاحتلال إلى حقيقته". ويرى خضر بأنه آن الأوان للاعتراف بأننا لسنا أكثر من سلطة حكم ذاتي لكنها قابلة للارتقاء إلى مشروع وطني حقيقي إذا ما تطور الأداء ضمن مؤسسة يرعاها القانون وتحتكم لأنظمة ولوائح تسري على الجميع.

اصدارات مواطن في العام ٢٠٠٠

- البحث عن الدولة، بقلم: ممدوح نوفل
- المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين، بقلم: خولة الشخشير
- التحولات الديمقراطية في الاردن، بقلم: طالب عوض
- الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء، تحرير: مجدي المالكي
- المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، بقلم: وليد سالم
- الحركة النسائية الفلسطينية: اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله ١٧-١٨ كانون اول ١٩٩٩
- التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة، بقلم: خالد الهندي
- الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية، بقلم: عماد غياظة
- دولة الدين، دولة الدنيا حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية، بقلم: رجا بهلول

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي، داوود عبد الهادي
جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب محمد

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02